بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

«إصلاح نظام الصرف»

مفاهيم أساسية

انخرط المغرب في مسار تدريجي للانفتاح والتحرير الاقتصادي. ولذلك، كانت اختياراته من حيث سياسة الصرف تكتسي دوما أهمية استراتيجية، وما فتئت السلطات النقدية، لاسيما وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف وبنك المغرب، منذ إحداث العملة الوطنية في 1959، تعمل على ملاءمة نظام وقانون الصرف مع تطورات الوضعية الاقتصادية بالمغرب.

إن الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة يجب أن يكون تدريجيا ويتطلب توافر عدد من الشروط، لاسيما امتلاك مستوى ملائم من احتياطيات الصرف، وتمتع النظام البنكي بالصلابة والمتانة والتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية. ومن شأن هذا الانتقال أن يساهم في تعزيز استقلالية السياسة النقدية ليمكن في الأخير من اعتماد نظام استهداف التضخم، مما سيحسن انتقال قرارات السياسة النقدية ويعزز فعاليتها.

أنواع أنظمة الصرف

يقصد بنظام الصرف مجموعة القواعد التي يستند إليها بلد ما أو عدة بلدان لتنظيم تحديد أسعار الصرف. وحسب صندوق النقد الدولي، ثمة عشرة أنواع من أنظمة الصرف. ويتم تجميع هذه الأنظمة داخل فئتين كبيرتين هي: الأنظمة الثابتة والأنظمة العائمة.

نظام سعر الصرف الثابت: وهو نظام تقوم فيه السلطات بتحديد سعر الصرف ويتدخل فيه البنك المركزي لضمان توازن السوق. ويتمثل في ربط العملة المحلية، بسعر صرف ثابت، بسلة مكونة من عملات الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للبلد. ويوجد نوعان من التثبيت (القوي والمرن).

نظام التعويم: وهو نظام يتم فيه تحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب على العملات في سوق الصرف دون تدخل السلطات (أو مع تدخل طفيف).

أبرز المحطات

يعود إحداث الدرهم الذي حل محل الفرنك المغربي إلى 16 أكتوبر من سنة 1959، ثلاث سنوات بعد استقلال المغرب، مع سعر صرف قدره 100 فرنك مغربي مقابل درهم واحد. وإلى غاية سنة 1973، كانت قيمة الدرهم ترتبط بقيمة الفرنك الفرنسي نظرا لهيمنة المبادلات التجارية مع فرنسا. وابتداء من هذا التاريخ، أدت التغييرات على مستوى الأنظمة النقدية الدولية، لاسيما التخلي عن الدولار كعملة مرجعية، إلى تغيير نظام الصرف باعتماد نظام تحديد قيمة الدرهم بناء على سلة عملات مكونة من عملات شركاء المغرب التجاريين الرئيسيين. وفي 13 أبريل 2015، راجعت السلطات أوزان العملات المكونة للسلة من 80% إلى 60% بالنسبة للأورو ومن 20% إلى 40% بالنسبة للدولار.

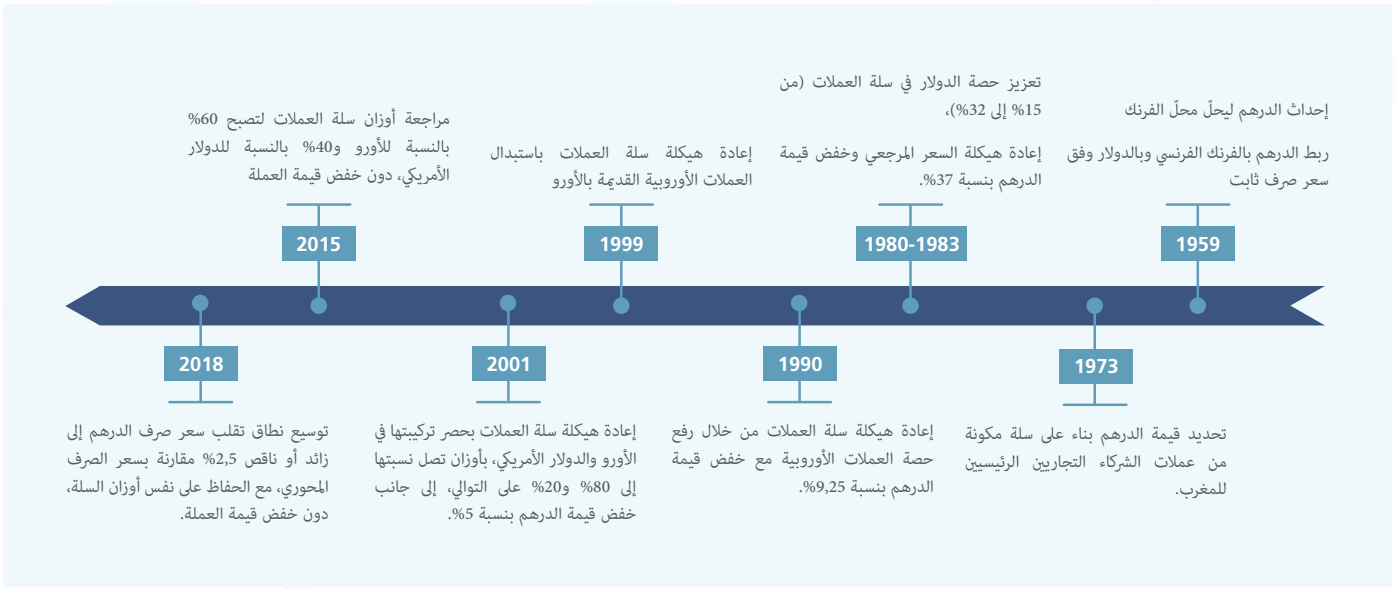

هذه الورقة التقنية هي ورقة تثقيفية موجزة تقدم المعلومات الأساسية حول موضوع «إصلاح نظام الصرف»

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

«إصلاح نظام الصرف»

عملية الانتقال إلى نظام صرف مرن

الإطار القانوني:

حسب المرسوم الصادر في 1978 بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية- تتولى وزارة الاقتصاد والمالية إعداد سياسة الصرف، فيما يتولى البنك المركزي تنفيذها (المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب).

التشاور والتنسيق

بنك المغرب	يحدد البنك قيمة الدرهم مقابل العملات الأجنبية في إطار نظام الصرف وتعادل الدرهم، المحددين بمقتضى نص تنظيمي. ولذلك، يحتفظ البنك باحتياطي الصرف ويدبره.
وزارة الاقتصاد والمالية	يُحدَّد نظام الصرف وكذا سعر تعادل الدرهم بقرار للوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي بنك المغرب.
مكتب الصرف	يَسُنُّ مكتب الصرف التدابير المتعلقة بتنظيم الصرف من خلال الدورية العامة لعمليات الصرف ويتولى إعداد الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات الخارجية وميزان الأداءات.

نظرة عامة حول عملية الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن

إن الانتقال نحو نظام سعر صرف أكثر مرونة سيتم بطريقة تدريجية ومنظمة ليمكن مختلف الفاعلين من التلاؤم مع مختلف التغيرات. ويهدف هذا الانتقال في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نظام تحدد فيه أسعار صرف مختلف العملات مقابل الدرهم في السوق حسب الأسس الاقتصادية، والتضخم، وكذا تبعا لتطور العرض والطلب على العملات.

مراحل إصلاح نظام الصرف بالمغرب

- **2007-2010**: التفكير الأولي في مشروع إصلاح نظام الصرف
- **2010-2015**: مرحلة التحليل والمقارنة والإعداد من طرف البنك المركزي.
- **ابتداء من 2016**: مرحلة التنفيذ التي بدأت بإعداد الفاعلين.
- **2018**: تطبيق نظام الصرف المرن مع توسيع نطاق تقلب الدرهم الذي انتقل من 0,3 % إلى 2,5 %.

الشروط المسبقة لإصلاح تدريجي

وقبل ذلك، يجب أن تتوفر في هذا الإصلاح، الذي يمتد على فترة طويلة، عدة شروط مسبقة، يجب احترامها قبل التطبيق وخلاله وبعد تحقيق الانتقال، لاسيما من حيث صلابة الأسس الماكرو اقتصادية، وملاءمة مستوى احتياطيات الصرف، ومتانة النظام البنكي وقدرته على الصمود، وأخيرا ملاءمة إطار السياسة النقدية مع استهداف التضخم.

دوافع الإصلاح

إن الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة سيمكن من تعزيز استقلالية السياسة النقدية ومن اعتماد نظام استهداف التضخم، وهو ما من شأنه تحسين انتقال قرارات السياسة النقدية وتعزيز فعاليتها في إعداد التوقعات. وأخيرا، سيساهم اعتماد نظام صرف أكثر مرونة في تطوير سوق الصرف وفي تعزيز قدرة البنوك المغربية على عرض أدوات تغطية ملائمة، مما يمكن من تحسين جاذبية مدينة الدار البيضاء، كبوابة مالية إقليمية.

هذه الورقة التقنية هي ورقة تقنية موجزة تقدم المعلومات الأساسية حول موضوع «إصلاح نظام الصرف»

للاطلاع على هذه الورقة التقنية، أو أية وثائق أخرى حول أنشطة بنك المغرب، يمكنكم زيارة موقع المؤسسة على الإنترنيت http://www.bkam.ma

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

«إصلاح نظام الصرف»

الانفتاح	مرافقة انفتاح المغرب على الاقتصاد الدولي
التنافسية	تعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي والمساهمة في تحسينه
الصدمات الخارجية	تخفيف الاختلالات الخارجية وحدة الصدمات الخارجية
التطوير	مراقبة تطور القطاع المالي (المساهمة في إنشاء البوابة المالية لمدينة الدار البيضاء المالية)
احتياطيات الصرف	الحد من الضغوط على احتياطيات الصرف

الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة

تم تطبيق الإصلاح من خلال إصدار الوثائق الرسمية التالية:

- بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية؛
- قرار والي بنك المغرب المتعلق بكيفيات تطبيق نظام الصرف؛
- رسائل مناشير متعلقة بالمزايدات وكيفيات إنجاز عمليات الصرف.

التواصل

من أجل تحسيس العموم بمزايا الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة وانعكاساته الاقتصادية، أعد بنك المغرب آلية إخبارية حول هذا الإصلاح.

فيديوهات تربوية

- حلقة أولى حول المفاهيم الأساسية لسعر الصرف ومختلف أنواع أنظمة الصرف؛
- حلقة ثانية حول مضمون الإصلاح ودوافعه.

وتم إصدار هذه الفيديوهات بالعربية والفرنسية والإنجليزية والأمازيغية على موقع البنك وقناته على يوتوب .

أدوات أخرى

- عرض حول «إصلاح نظام الصرف» باللغتين العربية والفرنسية على موقع البنك. (http://www.bkam.ma/)
- ركن مخصص للإجابة على الأسئلة الأكثر تداولا حول موضوع إصلاح نظام الصرف في الموقع الإلكتروني للبنك.

هذه الورقة التقنية هي ورقة تثقيفية موجزة تقدم المعلومات الأساسية حول موضوع «إصلاح نظام الصرف»